

ملخص التقرير السنوي

2011

ملخص التقرير السنوي 2011

طبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بتأسيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يلخص هذا التقرير الأول تصور المجلس للظرفية الاقتصادية والاجتماعية في سنة 2011 ويقدم حصيلةً لأنشطة المجلس خلال السنة المنصرمة.

يستعرض التقرير في البدء الوقائع البارزة لسنة 2011 التي عرفت اضطرابات دولية وإقليمية استثنائية من حيث نوعيتها واتساعها. وقد عرف المغرب، متأثراً بهذا السياق، حراكاً اجتماعياً فريداً. فعملية المراجعة الدستورية، التي أطلقها جلالة الملك، ومقاربتها التشاركية، عبأت بقوة القوى الحية للبلاد؛ وتوجت بتبني دستور جديد يمثل تقدماً كبيراً للمغرب.

فيما يتعلق بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يؤكد المجلس على المؤهلات الكبيرة للمغرب، غير أنه يلاحظ بأن البلاد، في سياق الأزمة العالمية، يواجه مواطن ضعف اقتصادية ومالية متزايدة وتحديات اجتماعية مستمرة.

على هذه الأسس، يطور التقرير عناصر يقظة وتوصيات يرجو المجلس استرعاء انتباه صانعي القرار لها، ولاسيما تطوير القيم المواطنة، والرفع من تنافسية الاقتصاد، وعدالة اجتماعية أكبر وتوسيع دائرة توزيع التضامن وتحسين الحكامة، وفعالية السياسات العمومية. وقد تم إفراد فصل لإدماج الشباب، الذي هو موضوع حثي بالاهتمام الخاص في سنة 2011.

سوف يتم إغناء وجهة نظر المجلس في المستقبل بمقياس سنوي يعمل على تقييم نظرة المواطنين والفاعلين الاجتماعيين للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وسيستند هذا المقياس إلى مرجعية الحقوق الأساسية للميثاق الاجتماعي الذي بلوره المجلس سنة 2011.

وأخيراً، وفي نهاية سنة أولى من النشاط، وضع المجلس هياكل ومساطر للعمل والتقييم، متطابقة مع مهمته.



الوقائع البارزة لسنة 2011: نظرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اتسمت سنة 2011 بأحداث سياسية ذات حجم ونوعية استثنائيين:

على المستوى الدولي والإقليمي، قامت حركات للمطالب السياسية والاجتماعية بزعزعة عدة أنظمة ودفعت ببعضها إلى إحداث قطيعة سياسية في بعض الحالات. وفي عدة بلدان عربية، تطورت هذه الحركات التي أطلقها الشباب أساساً، خارج الأحزاب السياسية، والنقابات والجمعيات؛ واستعملت أدوات جديدة للتواصل وتعبأت بدون تنظيم رسمي ولا قيادة. وبالرغم من كونها سلمية عموماً، إلا أنها شهدت بعض الانزلاقات أحياناً. تحتج هذه الحركات على تفاقم البطالة، وتنامي الفوارق وتعطل الارتقاء الاجتماعي. وفيما وراء المطالب ذات الطابع الاجتماعي، تعبر هذه الحركات عن رفض الفساد والزبونية، وتستنكر تحجر بعض الأنظمة السياسية وتسلطيتها. وفي الوقت ذاته، عرفت عدة بلدان غربية، على خلفية أزمة اقتصادية ومالية، حركات اجتماعية مثل حركات «الساخطون» (les indignés) التي تعبر عن رفض عولمة غير خاضعة للضبط تفاقم التفاوتات الاجتماعية. وعلى وجه العموم، لوحظ في سنة 2011 صعود للتطرف اليميني وكره الأجانب في أوروبا.

في خضم «الربيع العربي»، ابتكرت الشبيبة المغربية صيغاً جديدة للتعبير، تعكس طموحاتها، وكذلك طموحات شرائح واسعة من المجتمع في تعزيز الديمقراطية، وفي الكرامة، وفي حكمة مسؤولة وفي العدالة الاجتماعية. وكان خطاب جلالة الملك في 9 مارس وإصلاح الدستور لحظات قوية في سنة 2011. فقد شكّلت هذه الأعمال جواباً سياسياً على الانتظارات المشروعة المعبر عنها بقدر ما نالت التحام القوى السياسية والاجتماعية للبلاد، حيّاهما المجتمع الدولي كذلك. فالدستور الجديد، مع كونه يندرج في استمرارية وتتابع الإصلاحات التي التزم بها المغرب خلال العشرية الأخيرة، يؤشر على بداية لعهد جديد من الإصلاحات العميقة التي ترسم مغرب الغد. إن الدستور الجديد يدعم الحقوق الإنسانية الأساسية في الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية، ويهدف إلى تحسين الحكامة بواسطة هيئات جديدة للضبط تتمتع باختصاصات معززة. وقد كرّست الانتخابات التشريعية في 25 نوفمبر 2011 فاعلية القواعد السياسية الجديدة. وبذلك بين المغرب، من خلال مؤسساته، وقدرته على الابتكار، بطريقة سلمية وتشارورية، طريقه الخاص نحو ديمقراطية سياسية واجتماعية جامعة.

- إن تطبيق الدستور الجديد هو تحدٍّ للدولة للمجتمع، بفعل ضخامة الإصلاحات التي ينبغي ترجمتها إلى إجراءات في وقت محدود. فالالتزام الجميع، كلاً حسب مسؤولياته، يفرض نفسه لكي تصبح الحريات والحقوق الأساسية فعلية، ولتأمين سيادة الدستور، واحترام سلطة القانون، وتطوير مبادئ العلاقة المتبادلة بين المسؤولية وتقديم الحسابات، والتوازن بين حقوق المواطنين وواجباتهم، كل ذلك مع الاستجابة للانتظارات الاقتصادية والاجتماعية الملحة للمواطنين.
- خلال سنة 2011، تمت معاينة ارتفاع الاحتلال غير القانوني للفضاءات العمومية وتزايد البناء العشوائي في بعض المدن. وعلى صعيد آخر، تزايدت النزاعات الاجتماعية، سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص. نتجت هذه الوضعيات في جزء كبير منها عن عجز الوساطة الاجتماعية ونقص في الثقة بين الفاعلين مما يجعل من الصعوبة إبرام تعاقدات طويلة الأمد. ومن المهم في هذا الصدد ترجمة الإصلاحات الهيكلية إلى أفعال تترك أثرها في حياة المواطنين، خصوصاً مع استمرار صعوبات العيش الاجتماعي والارتياح تجاه السياسات العمومية المتبعة، وقدرتها على التقييم السريع للوضع الاقتصادية والاجتماعية.

هشاشة الظرفية الاقتصادية

نمو اقتصادي لا يستهان به، قوة شرائية محميّة وتوازنات مالية هشّة.

اتسمت سنة 2011 بسياق عالمي مأزوم. وتمس هذه الأزمة بقوة أكبر البلدان الأساسية الشريكة للمغرب، التي عرفت تدهوراً في وضعية ميزانياتها، وفي تنفيذ سياسات عمومية صارمة، وكذلك ارتفاع معدلات البطالة. وبالرغم من التباطؤ الكبير في النمو على مستوى العالم، تمكن الاقتصاد المغربي من النمو بنسبة 5% الذي يعود إلى حد كبير إلى الطلب الداخلي، ولاسيما استهلاك الأسر الذي عرف تقدماً قدره 6.5% وساهم في النمو الإجمالي بنسبة 3.7% في سنة 2011. وبفضل دعم الأسعار وسياسة نقدية صارمة، تمت السيطرة على التضخم مما يشكل إسهاماً أساسياً في حماية القدرة الشرائية.

لحفاظ على السلم الاجتماعي، اتخذت الحكومة في 2011 تدابير لاستقرار أسعار المواد الأساسية، بالرغم من الارتفاع الهائل للأسعار الدولية للنفط والمواد الأولية، وللزيادة الشاملة للأجور في القطاع العام، ولإعادة تقييم الحد الأدنى للأجور والرواتب التقاعدية والإعلان عن تعيينات للعاطلين من حملة الشهادات في الوظيفة العمومية. ومع ذلك، كان لهذه التدابير الظرفية أثر على عجز الميزانية الذي بلغ مستوى 6.1%، مما يصعب تحمله على المدى الطويل.

يبين عدم الكفاية في استهداف نفقات صندوق المقاصة وزيادتها حدود هذا الجهاز فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية والفاعلية الاقتصادية، ويقود إلى التفكير في دوره المستقبلي.

جرى تمويل عجز الميزانية بواسطة تكوين متأخرات في الأداء يقارب 10 مليارات، مما أثر على خزينة المقاولات واللجوء بكثافة إلى سوق المناقصات مع ما ينطوي عليه من خطر حرمان القطاع الخاص. وقد ارتفعت نسبة الدين الكلي قياساً بالنتائج الداخلي الإجمالي من 50.6% إلى 53%. وأصبح مستوى المديونية

أكثر ارتفاعاً، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ديون القطاع العام المضمونة من طرف الدولة. وقد ارتفع دين المقاولات العمومية المضمون من طرف الدولة في سنة 2011 إلى قرابة 89.3 مليار درهم للدين الخارجي وإلى 15.5 مليار درهم للدين الداخلي. فضلاً عن ذلك، فإن وضعية الحسابات العمومية معرضة للتفاقم بواسطة المطلوبات الضمنية لأنظمة التقاعد العمومية.

الميزان التجاري عاجز بنيوياً وتنافسية الاقتصاد

وقد تفاقم العجز النيوي للميزان التجاري في سنة 2011، لاسيما بسبب ارتفاع فاتورة الطاقة. ومنذ سنة 2007، لم تعد إيرادات السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج تسمح بسدّ العجز في مبادلات السلع. وبالنتيجة فإن الحساب الجاري لميزان الأداءات قد سجّل عجزاً مهماً لم تتمكن الاستثمارات الخارجية من تغطيته؛ وقد أدى ذلك إلى تقلص احتياطات الصرف إلى أقل من 5 أشهر، مما يمكن أن يشكل خطراً على الاستقرار المالي للبلاد.

يستدعي الحد من العجز التجاري تطوير الصادرات وتشجيعها بقوة، بالاستفادة من استراتيجيات التنمية القطاعية، وبالعامل على ضبط المبادلات وتبسيط المساطر، وبتمتين وتويع العلاقات التجارية وبمقلنة الواردات من خلال بلورة إطار تنظيمي جديد لحماية المستهلكين والأسواق. وفي هذا الاتجاه، ينبغي التفكير في اللجوء إلى جهاز للتنميط أكثر فعالية مع إشراك الفاعلين الاقتصاديين. بالإضافة إلى ذلك، فإن التطبيق الصارم لقواعد المنشأ من شأنه التقليل من خطر التبدد المحتمل للتدفقات لصالح اتفاقات التبادل الحر المبرمة من طرف المغرب. فضلاً عن ذلك، وعلى غرار ما هو محبذ في العديد من البلدان، فإن عملاً مخصصاً لـ «إنتاج واستهلاك ما هو مغربي» يتعين القيام به بالتشاور مع الفاعلين من القطاع العام والخاص المعنيين. فسياسة عقلانية للأفضلية الوطنية ينبغي أن تقود اختيارات السلطات العمومية بالتشاور مع الفاعلين. ومن وجهة نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من المناسب تحقيق توازن بين احترام التعهدات المتخذة في إطار الانفتاح والحفاظ الواجب على المصالح الوطنية والتشغيل.

يدل العجز التجاري على عدم كفاية التنافسية الشاملة لاقتصادنا. فمنذ سنة 2009، مكن تشكيل اللجنة الوطنية لبيئة الأعمال من تحقيق بعض التقدم في تحسين مناخ الأعمال، لاسيما في مجال الحكامة، والشفافية وتحديث التشريع الاقتصادي. ومع ذلك، يبقى المغرب، بالرغم من التقدم المحرز في سنة 2011، في المرتبة 94 من بين 183 بلداً، حسب ترتيب «ممارسة أنشطة الأعمال» (Doing Business) للبنك الدولي، الذي، مثل مؤشرات دولية أخرى، يؤكد دائماً على فاعلية السياسات العمومية في هذا المجال. مع ذلك، يبقى ضعف التنافسية الشاملة للاقتصاد المغربي مرتبطاً بالتنافسية غير الكافية للمقاولات والمنتجات المغربية. إن هذه التنافسية مثقلة بتكاليف فواتير الإنتاج في المغرب. ولكن إذا كانت التنافسية-الكلفة تشكل تحصيل حاصل، فإنها تبقى غير كافية؛ فتحسين التنافسية الشاملة تتطلب، فضلاً عن ذلك، قاعدة إنتاجية وطنية صلبة ومتنوعة ذات قيمة إضافية عالية، مقرونة بقدرة تقنية عالية ومجهود مهم في البحث والابتكار.

سياسة إرادية للاستثمار وانسجام الاستراتيجيات القطاعية

اتبع المغرب في سنة 2011 سياسة إرادية للاستثمار في اللوجستية والبنية التحتية، في السكن الاجتماعي وفي تطبيق الإستراتيجيات القطاعية الخاصة بالفلاحة، والصيد، والمعادن والطاقة، وبالقطاعات الصناعية

كالسيارات، والطيران، وكذلك السياحة والخدمات القائمة على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والتواصل. وتهدئ هذه السياسة الشروط لتنمية اقتصادية أكثر سرعةً ومحركات خلق الثروة والشغل في المستقبل. مع ذلك، تنور التساؤلات بشأن القدرة على تعبئة الموارد المالية المعلن عنها في مختلف المخططات، حول الآليات المتلى لتخصيص الموارد المتوفرة فعلاً وحول التنسيق الضروري والتضافر بين السياسات القطاعية للتنمية.

تحدي التماسك الاجتماعي

إسهام المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

طوال الفترة 2005-2010، سجلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نتائج مشجعة أسهمت في تخفيض الفقر في المناطق المستهدفة والإقصاء الاجتماعي للسكان المعنية. كما خلقت المقاربة اللامركزية والتشاركية، المبنية على الشراكة مع المجتمع المدني دينامية إيجابية نالت استحسان الأطراف المشاركة.

مع ذلك، وكما تؤشره تقارير المرصد الوطني للتنمية البشرية، ولتعزيز كل من تأثير المبادرة واستمرارية أعمالها، يتعين السهر على التقائية السياسات العمومية على مستوى التراب الوطني، وتحقيق التجانس مع المخططات التنموية الجماعية. ومن شأن تملك أفضل لهذه المشاريع من قبل الجماعات الترابية والمستفيدين، وكذلك تمويل ملائم لمرحلة الاستغلال أن يسهم في تحسين أثر الإجراءات المتخذة. كما يتعين، إضافة إلى ذلك، خلق الشروط لتيسير بروز ومصاحبة أنشطة مدرة للدخل قابلة للاستمرار اقتصادياً.

يتعين على الشهر الثاني من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقها جلالة الملك سنة 2011، أن تستفيد من دروس الحصيلة المنجزة في نهاية الشهر الأول من المبادرة.

تخفيض الفقر ولكن مع بقاء الفوارق الاجتماعية الجهوية

سجل مؤشر التنمية البشرية بالمغرب تحسناً بنسبة 2.6% بين سنتي 2010 و2011. وبالرغم من هذا التقدم، يبقى المغرب في نفس موقعه لسنة 2009، أي الموقع 130. ومردّ هذا إلى التفاوتات المستمرة فيما يتعلق بالدخل، والتربية والصحة في هذا المؤشر. تحافظ التنمية في بلادنا على تفاوتات كبيرة الأهمية بين الجهات على مستوى خلق الثروات وتوزيعها. واستناداً إلى معطيات سنة 2009 التي بلورتها المندوبية السامية للتخطيط، أسهمت أربع جهات بواقع 66% من الناتج المحلي الإجمالي، وأربع جهات أخرى بنسبة 28% من الناتج المحلي الإجمالي، والأربع الأخيرة أسهمت بنسبة 6%. وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي الجهوي على أساس كل نسمة من السكان، فجهات الدار البيضاء الكبرى، والرباط-سلا-زمور-زعيير والجهات الجنوبية تتميز بمستويات أعلى من المعدل الوطني. ويتفاقم عدم التوازن هذا بالتفاوتات الملاحظة على مستوى الاستهلاك النهائي للأسر.

الحوار الاجتماعي: ضرورة البحث عن وساطات جديدة

في سنة 2011، ارتفع عدد الإضرابات في القطاع الخاص والقطاع العام. إن الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين على وعي بالآثار السلبية لهذه النزاعات، وهم مستعدون للعمل على تطوير صيغ جديدة لضبط

نزاعات الشغل. وقد أفضت المفاوضات ثلاثية الأطراف (الحكومة، أرباب العمل، النقابات) إلى اتفاق على زيادة الحد الأدنى للأجور وإلى اتفاق متعدد السنوات على الرواتب والتصنيف في الوظيفة العمومية. وتبقى المفاوضات الجماعية الثنائية (أرباب العمل والنقابات) مقتصرة على المقاولات الكبيرة. وفي رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يجب تشجيع التفاوض الثنائي القطاعي والجهوي والوساطة الاجتماعية، وحث المقاولات على التصديق على «المسؤولية الاجتماعية». زد على ذلك أن المجلس قد نظر في إطار إحالة ذاتية في هذه المسألة من أجل تسهيل بناء نمط جديد من العقد الاجتماعي يستند إلى الوقاية والتدبير السلمي الجماعي للشغل.

استمرار بطالة الشباب: مقترحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

بالرغم من معدل النمو الملاحظ في سنة 2011، كان العدد الصافي لخلق مناصب الشغل هو 105 000 منصب مقابل متوسط للفترة 2000-2010 بلغ 156 000 منصب سنوياً. وقرابة 30% من هذه المناصب غير مؤدى عنها. وقد فقدت الصناعة والفلاحة، على التوالي، 31 000 و9 000 منصب شغل. وتراجع الخلق الصافي لمناصب الشغل في قطاع البناء والأشغال العمومية إلى حدود 30 000 منصب في سنة 2011 مقابل متوسط عشري يبلغ 48 000 منصب. واستناداً إلى المندوبة السامية للتخطيط، استقر معدل البطالة في نهاية 2011 عند 8.9% مقابل 9.1% سنة 2010.

في تقريره حول «تشغيل الشباب»، ذكّر المجلس بأن معدل البطالة في أوساط الشباب يستقر في حدود 12,9% للشريحة العمرية 25-34 سنة و17,9% للشريحة العمرية 15-24 سنة. وتصل نسبة البطالة بين الشباب الخريجين ما معدله 16,7% وترتفع إلى 19,4% لحملة الشهادات العليا. ومناصب الشغل التي يحتلها الشباب هي في الغالب عارضة، وأقل أجرة، ونادراً ما تقوم على تعاقد وتستفيد جزئياً من نظام الحماية الاجتماعية؛ زيادةً على ذلك، تبقى بطالة الشباب طويلة الأمد دليلاً، إلى حد كبير، على عدم ملاءمة التكوين لاحتياجات عالم الشغل.

عرفت سنة 2011 تعبئة كبيرة لحملة الشهادات العاطلين من أجل توظيف مباشر في الوظيفة العمومية؛ إن الاتفاقات مثل تلك المؤرخة في 26 أبريل 2011 لا يمكن تكرارها لأن الوظيفة العمومية لا تستطيع بمفردها محاربة البطالة بصورة دائمة. ويتعيّن البحث عن حلول تؤكد بالأخص على إعادة التأهيل أو التشغيل الذاتي. وفي هذا الإطار، يجب بذل مجهود خاص من أجل تدعيم الروابط بين عالم الشغل وعالم التكوين. ذلك أن تشجيع التشغيل يجب تطويره عن طريق تقوية ديناميكية القطاع الخاص. وقد أوصى المجلس في تقريره بتأسيس هيئة وطنية للتشغيل مدعومة بمرصد وطني؛ كما دعا إلى تشجيع التشغيل الذاتي والمقاولات الصغيرة جداً.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: إمكانية يتعين تطويرها

يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ينبغي أن يسهم في مواجهة تحديات التشغيل والتماسك الاجتماعي، بصورة متممة لاقتصاد السوق. وتدعو تقارير المجلس الاجتماعي والاقتصادي حول الميثاق الاجتماعي أو تشغيل الشباب، صناع القرار السياسيين إلى الاستفادة من فرص هذا القطاع الذي يقدم إمكانيات مهمة في خلق أنشطة اقتصادية جديدة وتشغيلاً قائماً على القرب. وتدعو

هذه التقارير كذلك إلى تحسين الإطار التنظيمي القائم وإلى التحفيز على تنمية هذه الأنشطة. وتوصي في هذا الصدد، لاسيما في الوسط القروي، بتشجيع روح المقابلة الاجتماعية متوافقة مع الخصوصيات المحلية والجهوية القائمة وتقديم الدعم لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (التعاونيات، التعااضديات والجمعيات) بواسطة تدابير تشجيعية محددة الأهداف. وتدعو التقارير إلى بناء وإرساء شراكات متينة بين هذه المنظمات وباقي النسيج الاقتصادي بما يؤدي إلى تحسين جاذبيتها وتحفيز فئات معينة من الشباب على الانخراط فيها. وتعتبر أن الابتكار التكنولوجي، والصناعي، والحرفي والتدبيري سيستجيب إقامة بيئة ملائمة لقيام المقابلة الاجتماعية، التي من شأنها الرد على عدم كفاية الأسواق، والإسهام في ضبط التدفقات المتأتية من الهجرة، وفي محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي. ولهذه الغاية، ينبغي إعطاء الامتياز لكل من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، للشطر 2 من مخطط المغرب الأخضر، لإستراتيجية الصناعة التقليدية، وتلك الخاصة بالسياحة القروية أو الصيد الساحلي، وكذلك لأنشطة الاقتصاد الاجتماعي وفي المجالات الثقافية والرياضية.

من أجل إدماج أفضل وحماية للأشخاص والجماعات الهشة

في مادة حماية النساء والأطفال، تم تحقيق تقدم على الصعيد التشريعي (مدونة الأسرة، القانون الجديد للمسطرة الجنائية، إصلاح القانون الجنائي ومدونة الشغل، ورفع السر الطبي بالنسبة للأطفال ضحية العنف والاعتداء الجنسيين)، غير أنه ما تزال هناك نواقص في تطبيق بعض القوانين، في مجال العنف ضد النساء وفي تشغيل الأطفال وفي حماية الأطفال المتخلى عنهم، التي لا تزال حقائق مؤكدة. ففي شهر يناير 2011 كشف بحث للمندوبية السامية للتخطيط أن 63% من النساء يصرحن بأنهن تعرضن للعنف. فضلا عن ذلك، واستناداً إلى بحث للمندوبية السامية للتخطيط في سنة 2010، فإن 147 000 طفل بين سن 7 و14 سنة يعملون، أي 3% من مجموع الأطفال في شريحة الأعمار هذه. أما فيما يتعلق بالأطفال المتخلى عنهم عند الولادة فإن عددهم يزداد بصورة محسوسة.

فيما يتعلق بالأشخاص في وضعية الإعاقة، لا بد من أعمال مقتضيات الدستور الجديد الذي ينص على أن إعادة تأهيل الأشخاص المعاقين وإدماجهم في الحياة السياسية يشكل التزاماً للسلطات العمومية. وفي هذا الاتجاه، من المهم تفعيل تبني مشروع القانون المتعلق بتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية الإعاقة.

وهكذا، من المهم ضمان فاعلية المقتضيات التشريعية القائمة، وزيادة التوافق بين السياسات العمومية وبين أفعال مختلف المتدخلين في هذه المجالات، وتقوية الوسائل البشرية والمالية لمؤسسات التكفل بالأشخاص والجماعات في وضعية هشة.

ولوج للصحة الأساسية مايزال غير متساو

ارتفع متوسط الحياة للمغاربة إلى 75 سنة. ويصل معدل الوفاة أثناء الولادة إلى 112 حالة وفاة لكل ألف ولادة. ومقابل ذلك، تبلغ وفيات الأطفال نسبة 28.8 بالألف، وهي إحدى النسب الأكثر ارتفاعاً في العالم. في سنة 2011، لا يزال لنقص التغذية للأطفال والنساء نتائج خطيرة، مع ما يقارب 15% من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات يعانون من تخلف في النمو. ومع ذلك، فإن الاتجاه نحو الانخفاض في الوفيات أثناء الولادة ووفيات الأطفال والأحداث، التي تمت معابنتها بين 1990 و2010، ينبغي أن تمكننا من بلوغ أهداف الألفية للتنمية ذات الصلة في أفق سنة 2015.

يبقى التمكن من العلاج محدوداً لجزء من الساكنة بسبب التباين الجهوي لعرض العلاج، أو كلفته أو للتغطية غير الكافية. ويبين التوزيع الترابي تفاوتاً كبيراً، مع تركّز للعرض الطبي على مستوى الدار البيضاء والرباط، الجهتان اللتان تعدان قرابة 48% من عدد الأطباء وقرابة 60% من الأطباء الاختصاصيين. زيادةً على ذلك، فالفوارق كبيرة بين المدينة والبوادي فيما يتعلق بالبنيات الأساسية الصحية، والموارد البشرية والتجهيزات. وتتفاقم التفاوتات مع صعوبة الوصول إلى العلاج للأسر الأكثر حرماناً التي تتحمل الجزء الأكبر من نفقات العلاج.

من جهته، شكّل نظام المساعدة الطبية للأشخاص الفقراء اقتصادياً (راميد)، بعد مرحلة تجريبية، موضوع إعلان رسمي عن توسيعه على مجموع جهات البلاد في سنة 2012. وسيشمل 28% من مجموع الساكنة، أي 8.5 ملايين شخص في وتيرة اشتغاله العادية. ويفترض هذا التوسيع إعداداً ملائماً للبنيات التحتية الاستشفائية، والموارد البشرية وعرضاً بما يتطابق مع انتظارات الساكنة واحتياجاتها.

ويتطلب تعميم التغطية الصحية وضع نظام ملائم لفائدة الصناع التقليديين، والمستقلين، والمهنة الحرة والطلبة.

وفيما عدا هذا التقدم، يجب تحسين حكامه النظام الوطني للتغطية الصحية بهدف ضمان تناسق كامل، وتحسين آليات التضامن بين جميع مكوناته، وتعزيز الضبط في توجيه المنظومة برمتها.

مردودية غير كافية للنظام التربوي

اعتبر إصلاح نظام التربية والتكوين كأولوية من طرف الحكومات المتعاقبة. وقد مثّلت النفقات المخصصة للتربية في سنة 2011 ما يقارب 25% من ميزانية الدولة و6% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالرغم من الجهد المالي، تبقى مردودية النظام التربوي غير كافية، رغم التقدم المحرز على الصعيد الكمي. وتتعلق عدم كفاية نظام التربية/التكوين بنوعية التعليم فيما يخص تملك المعارف الأساسية ونقل قيم المواطنة والانفتاح والتقدم. وتتصل كذلك بصعوبات ملائمة للتكوين للتشغيل وعدم الكفاية الملحوظة للبحث/التطوير. وبالرغم من جهود تعميم التعليم لم يتطور التعليم الأولي بما فيه الكفاية، وتصل أعداد من تركوا المدرسة في التعليم العمومي إلى قرابة 387 000 تلميذ. ولا يمثل تدرّس الشباب إلا 4.7 سنوات مقابل 6.3 في البلدان ذات التنمية البشرية الضعيفة. وحسب الترتيب المعدّ من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستند إلى نتائج التقييم في المواد العلمية، يقع المغرب ضمن آخر البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويبقى عرض التكوين المهني غير كافٍ مقارنةً بالطلب الاجتماعي. وقد أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقريره حول تشغيل الشباب، بالرفع من قيمة التكوين المهني كاختيار نوعي وليس اختياراً ثانوياً، وبإعطاء الامتياز للفروع الجامعية العلمية قصيرة المدة. وينبغي تشجيع أساليب التكوين بواسطة التعلّم والتكوين المتناوب الذي يشرك المقاولات في العمل التكويني. وفي نفس الوقت، ينبغي اعتبار التكوين المستمر إلزامياً.

ومن وجهة نظر المجلس، إن الاتجاه الحالي على مستوى السياسات الاجتماعية لا يسمح بالاستجابة لتطلعات الساكنة المحرومة كما يحمل مخاطر الإضرار بالتماسك الاجتماعي. لا شك في أن تقدماً قد تم إحرازه في مجال التنمية البشرية، غير أن هذا التقدم يبقى طفيفاً قياساً لحجم الوسائل المخصصة والجهود المبذولة من طرف الجماعات وانتظارات الساكنة.

احترام البيئة

بتشجيع من جلالة الملك، أولى المغرب في السنوات الأخيرة اهتماماً خاصاً لمسألة البيئة. وقد أعدت السلطات العمومية في سنة 2010 الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة؛ وما يزال تبنيه في صيغة قانون إطار، يمكن من إدماج المسألة البيئية في مجمل السياسات العمومية، قيد الإنجاز. ويكرّس دستور المملكة المغربية الجديد « الحق في بيئة سليمة»، ويولي اهتماماً خاصاً لقضايا تدبير البيئة، وحماية الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة. فضلاً عن ذلك، تم إطلاق عدة برامج عملياتية في القطاعات الأساسية للاقتصاد الأخضر: مخطط الطاقة المتجددة، مخطط النجاعة الطاقية، المخطط الوطني للصرف الصحي، المخطط الوطني للنفايات المنزلية، مخطط المغرب الأخضر، نظرة 2020 للسياحة المستدامة، مخطط هاليوتيس، المخطط اللوجستي، مخطط «الإقلاع الصناعي»، إستراتيجية تنمية المدن الجديدة، إلخ.

انطلق وضع الإستراتيجية الوطنية للبيئة، والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في سنة 2011. وتهدف هاتان الإستراتيجيتان إلى جعل البيئة والاقتصاد الأخضر مكوناً مهماً من مكونات تميزتنا الاقتصادية والاجتماعية، بالاستناد إلى مقاربة وقائية أكثر منها علاجية، ومع الأخذ بعين الاعتبار البعد الترابي. وتم وضع أدوات للإشراف والقياس لحالة البيئة والتنمية المستدامة. وقد نشر المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة في سنة 2011 تقريره السنوي الأول عن حالة البيئة في سنة 2010، إضافة إلى تقارير عن حالة البيئة في جهات المملكة.

تزداد الساكنة والمجتمع المدني وعياً بالأهمية الواجب إيلاءها لحماية البيئة. وهكذا، عرفت سنة 2011 الصعود القوي لحركات حماية البيئة، لاسيما في حالات تلوث الوسط الطبيعي، والاضطرابات الملاحظة في عملية جمع النفايات المنزلية. وقد قدر تقرير حديث للبنك الدولي أن تكاليف تدهور البيئة في المغرب تشكل 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي رأي المجلس، من الضروري وضع حكامه بيئية تتلاءم مع تحديات المغرب وتمكّن من تفادي الإضرار غير القابل للعلاج بالموارد الطبيعية. وتحت على استعمال عقلاني للموارد الموجودة لصالح خلق الثروة والشغل. لا تستطيع الجماعات الترابية لوحدها مواجهة الطلب البيئي ولذلك فإن مصاحبتها على المستوى الوطني لها ما يبررها. وتتطلب الحماية المستدامة للبيئة تخطيط طويل الأمد، وتنسيقاً على المستوى الوطني كما تستلزم ميزانيات ملائمة من أجل تنفيذه.

عناصر يقظة وتوصيات المجلس

يظهر تحليل الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أن المغرب، بفضل الإصلاحات التي شرع فيها منذ أكثر من عشر سنوات، يتوفر على طاقات هامة ويحقق تقدماً في مجالات عدة. بيد أنه لا تزال هناك نقاط ضعف تدعو إلى زيادة اليقظة وإلى وضع سياسات تركز على تعزيز قيم المواطنة، وزيادة التنافسية في الاقتصاد، وقدر أكبر من العدالة الاجتماعية وتوزيع للتضامن، وتحسين الحكامة، وسياسات عمومية أكثر فاعلية، واهتمام خاص بالسياسات المتعلقة بإدماج الشباب.

تعزيز قيم المواطنة المسؤولة

يؤكد المجلس على ضرورة العمل من أجل إحداث تغيير على مستوى القيم الجماعية، والعلاقات مع المواطنين، بغية ترسيخ قيم المواطنة المسؤولة والعيش المشترك، كما ينبغي العمل على تعزيز الثقة في مؤسسات الوساطة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ترجيح لغة الحقيقة تجاه المواطنين والفاعلين الاجتماعيين، وعلى مستوى التطبيق، وضرورة ترجمة احترام الحقوق الأساسية، والفاعلية، وأسبقية القانون والمساواة أمامه، وكذا نجاح إصلاح العدالة. كما يتعلق الأمر بضمان انخراط المواطنين في الدينامية الجديدة، مع الحرص على الديمقراطية الاجتماعية وبالتعلق بتخليق الحياة العامة. وستمكن مشاركة السكان في تصور سياسات التنمية، وتتبعها وتقييمها على الصعيد المحلي، و«مقاربة النوع» من تعزيز قيم المواطنة والمسؤولية الجماعية.

العمل من أجل تحسين التنافسية

تتطلب تقوية مشاركة الدولة في دعم التنافسية إطاراً مأكرو اقتصادياً واضحاً بالدرجة الأولى، وتقويماً مستداماً لتوازن المالية العامة على وجه الخصوص. وفيما عدا إصلاح جهاز دعم الأسعار، يقتضي تقويم الميزانية تدابير لترشيد مجمل النفقات العمومية، ويجب أن يهتم جميع مكونات الدولة. في هذا الإطار، فإن إعادة صياغة مالية الجماعات الترابية وتقييم قدرات التدبير والحكامة على المستوى المحلي تبدو ضرورية في أفق تنفيذ مشروع الجهوية المتقدمة. كما ستتمكن إعادة صياغة المالية المحلية من إيجاد موارد إضافية نظراً للاحتياجات الكامنة من الإيرادات الموجودة على هذا المستوى.

يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن متابعة التدابير التي تحسن مناخ الأعمال وترفع من مستوى التنافسية الاقتصادية وتنمية الاستثمار ضرورية. ويدعو المجلس إلى إيلاء اهتمام خاص بالقطاع الصناعي الذي يشكل الإطار المفضل للابتكار والحفاظ على فرص العمل اللائق وذلك بإزالة الإكراهات التي تعوق تطوره. تتعلق هذه الإكراهات أساساً بالضريبة العقارية، وتكلفة عوامل الإنتاج، وعرض اليد العاملة المؤهلة، والمنافسة غير الشريفة، وخاصة تلك التي تمارسها أنشطة غير منظمة، ونوعية خدمات البنية التحتية أو الضرائب. وفي هذا الاتجاه، فإن الحوافز الضريبية ينبغي أن تشجع تخصيص الموارد لفائدة تنمية صادرات المنتجات المصنعة.

ويدعو المجلس، علاوة على ذلك، إلى تطوير إمكانات الابتكار في البلاد بانتهاج سياسة عمومية تهدف إلى تعبئة كل من القطاعين العام والخاص حول جهاز وطني للبحث والابتكار ووضع آليات تحفيزية لإنعاش أنشطة البحث والتطوير.

لا تستطيع مجمل الأنشطة المبذولة لتعزيز التنافسية في الاقتصاد أن تحقق النتائج المرجوة دون مناخ اجتماعي ملائم. ولهذا الغرض، يدعو التقرير إلى مأسسة الحوار الاجتماعي، وتشجيع المفاوضات والاتفاقيات الجماعية، وتحديد الشروط والإجراءات لممارسة الحق الدستوري في الإضراب.

التوفيق بين العدالة الاجتماعية وتوزيع الجهد التضامني

يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى العمل لصالح توزيع عادل بين الشرائح الاجتماعية والجهات للجهد المبذول في التضامن ولثمار النمو. وهو يدعم تطوير قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يمثل رهاناً من حيث التشغيل والتماسك الاجتماعي. ويدعو التقرير السنوي إلى إصلاح ضريبي يهدف إلى الفاعلية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، فضلاً عن عمل مضاد للغش والتهرب الضريبي، مع تعزيز سبل الطعن بالنسبة للمواطنين أمام إدارة الضرائب. بالإضافة إلى ذلك، أقر المجلس ضرورة إصلاح عاجل لنظام المقاصة وإعادة توزيع جزء كبير من الموارد الموجهة نحو مساعدات مستهدفة واستثمارات في البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية من شأنها تحسين عيش المواطنين، لاسيما الأكثر فقراً منهم.

وقد أثرت السياسات الرامية إلى تحسين التنمية البشرية والاجتماعية على مستوى المؤشرات الرئيسية. بيد أن حجم العجز الاجتماعي يشكّل تحدياً رئيسياً أمام ديمومة نموذج النمو. ويمكن أن يمثل البطء في استيعاب هذه العجز عامل خطرٍ على التماسك الاجتماعي. كما أن إمكانية دعم النمو مهددة بفعل استمرار البطالة، وعدم تكافؤ فرص الولوج إلى الخدمات الصحية الأساسية، وانخفاض المردودية النوعية غير الكافية لنظام التعليم والتكوين، ومحدودية جهاز الحماية الاجتماعية. ومن المهم في هذا الصدد وضع هذه التحديات في صميم السياسة العمومية. ويعتمد التقدم المحرز في التنمية البشرية في المغرب على الإجراءات الكفيلة بترجمة إنجازات الدستور الجديد إلى استراتيجية وطنية قادرة، في القانون وفي الواقع، على تكريس الارتقاء بمستوى المرأة والاستثمار الأمثل لمكانتها، ودورها في الاقتصاد والمجتمع، والإصلاحات الرامية إلى إدماج أفضل للشباب بالتكوين، والشغل والثقافة والمشاركة.

الانخراط في سياسة ثقافية نشيطة

يعتبر المجلس أن سياسة ثقافية أكثر نشاطاً سيكون لها تأثير كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، لاسيما في ترسيخ قيم المواطنة والروح الوطنية، والتسامح، وتعزيز التماسك الاجتماعي. وسيساهم تطوير الوصول إلى الخدمات الثقافية في تعزيز بناء الفرد، لاسيما الشباب، من خلال تشجيع القدرة على التكيف والاستقلال الذاتي، مما سيؤدي إلى بناء الهوية الوطنية عن طريق زيادة الوعي بخصوصيات البلد، وانفتاحه على بيئته الدولية ومكانته في العالم.

التحول إلى الاقتصاد الأخضر باعتباره رافعة من رافعات التنمية المستدامة

يبدو السياق الحالي مشجعاً على تحول الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد أخضر. ويرى المجلس أن هذا النموذج للتنمية الاقتصادية و البشرية المستدامة سيعزز التقارب بين الاستغلال الأمثل لاستهلاك الموارد الطبيعية، وتقوية التماسك الاجتماعي، والحفاظ على البيئة.

تحسين حكامه السياسات العمومية

سواء أعلق الأمر بخطط التنمية القطاعية أم بالسياسات الاجتماعية، فإن مكاسب كبيرة في الكفاءة والفاعلية يمكن تحقيقها بالسعي نحو تناسقها الكلي من أجل استخدام أمثل للموارد والدفع بأثرها إلى أقصى ما يمكن. وفيما يتعلق بسياسات التنمية الاجتماعية، يمكن تحسين أدائها مع مراعاة التقارب اللازم بين السياسات العامة الساعية إلى نفس الهدف، ومع تعزيز حكامه القرب التي تدمج المواطنين بشكل كبير في التصور والتنفيذ والتقييم.

وبصورة متوازنة، ينبغي تسريع جهود ترشيد النفقات العمومية. إن الإجراءات المتخذة في هذا المجال سوف تتعزز بإصلاح القانون التنظيمي للمالية الذي سيمكّن تنفيذه من المضي نحو الحكامة المسؤولة. علاوة على ذلك، سيؤدي استخدام أدوات التتبع والتقييم على نطاق واسع إلى زيادة فعالية النشاط العمومي، وإلى إرساء ثقافة المحاسبة وتهيئة الظروف لتغيير العقلية.

إدماج الشباب من أولويات النشاط العمومي

شكلت مسألة إدماج الشباب موضوع اهتمام خاص في إطار تقرير المجلس لسنة 2011. ومع اعترافه بالطابع المعقد لهذا الموضوع، يرى المجلس أنه يحتاج إلى سياسة عمومية شاملة تبدأ بالتعليم والتدريب، وتتكسر بالتشغيل وبالرافعات الأخرى المتصلة بالثقافة والالتزام السياسي والمدني والمشاركة المواطنة.

ولهذه الغاية، يؤكد المجلس على ضرورة انتهاج السلطات العمومية استراتيجية إرادية تحدد عرضاً سياسياً ومؤسسياً من شأنه إشراك الشباب وإدماجه في الحياة العامة بشكل مستدام، وذلك من أجل الرد على التحدي الرئيسي المتمثل في إدماج الشباب. ودعا المجلس، على وجه الخصوص، إلى التغلب على أوجه قصور السياسات القطاعية وإتباع مقاربة أفقية وتشاركية مع ومن أجل الشباب. وفي هذا الصدد، يرى المجلس أنه من الضروري تغيير فهم قضية الشباب في ضوء التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي، وجعل الثقافة بعداً رئيسياً في سياسات الإدماج. كما يدعو إلى تفعيل إنشاء «المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي» و«المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية»، كي يقوموا بدورهما الدستوري كمؤسسات وأطر للتشاور في مجالات الثقافة والشباب.

ويرى المجلس أنه من الممكن إدخال «مقاربة للشباب» في تصور السياسة العمومية وتطويرها.

وفي نهاية المطاف، يتعلق الأمر بالارتقاء ببلادنا إلى مستوى «أفضل» و«بشكل مختلف». ويشكل كل من السياق الدولي والتطورات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا مجموعة من التحديات من شأنها أن تدفعنا إلى إعادة التفكير في أنماط الاشتغال وفي عاداتنا الجماعية. إن هذا النهج، معززاً بالتقدم المحرز من حيث الحد من أوجه التفاوتات والتماسك الاجتماعي فضلا عن الطاقات التي يمثلها الشباب والنساء، وحده القادر على ضمان مساهمة جميع مكونات السكان في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سنة 2011: مؤسسة في مسار

أنشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي من قبل جلالة الملك في 21 فبراير 2011. وطبقا للتعليمات الملكية السامية، يلمح المجلس إلى التموضع كمؤسسة استشارية تمثل غنى وتنوع مختلف فعاليات المجتمع المغربي، وبمثابة منتدى للتفكير والتشاور بين مكوناته وتعميق الحوار الاجتماعي والمدني.

ركز المجلس خلال السنة الأولى من نشاطه على الاستفادة من مساهمات مكوناته قصد تحسين السياسات العمومية. وفي انتظار أن ترفع إليه إحالات من الحكومة أو البرلمان، تناول المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار إحالات ذاتية سنة 2011 مجموع القضايا التي تمت معالجتها. كما أصبح للمجلس بنية ووسائل تتكيف مع مهمته. وقد أنشأ ست لجان دائمة تغطي جميع مجالات اختصاص المجلس: الاجتماعية والاقتصادية والتشغيل والتكوين والبيئة والثقافة. بالإضافة إلى ذلك، وضع وصادق المجلس على منهجية عمله وعملية الاستماع للمسؤولين العموميين، والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وممثلي المجتمع المدني.

في سنة 2011، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرا ورأياً بعنوان «من أجل ميثاق اجتماعي جديد: ضوابط يجب احترامها وأهداف ينبغي التعاقد بشأنها»، وكذا تقريرا ورأياً بشأن تشغيل الشباب. بالإضافة إلى ذلك، تمت في جمع عام دراسة تقرير عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتقرير مرحلي عن حكامه الخدمات العمومية. وأخيرا، تم إعداد تقريرين ورأيين متصلين على التوالي بإدماج الشباب عن طريق الثقافة وموضوع الاقتصاد الأخضر سنة 2011، وإن لم يتم اعتمادهما إلا خلال الربع الأول من سنة 2012.

عقد المجلس، في هذا العام، تقييما لأدائه فضلا عن استقصاء نظرة الجهات المعنية (الحكومة، البرلمان، الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، وسائل الإعلام، أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسوف يجدد هذا النهج كل سنة. ينتج عن ذلك أنه في نهاية سنة من الممارسة، فإن «رأس المال الثقة» للمجلس الاقتصادي والاجتماعي كبير جدا. إن الجودة النوعية المتصلة بأعمال المجلس منسجمة مع مهمته الدستورية: الاستقلال، واحترام آراء مختلف المكونات، وجودة الأعمال. مع ذلك، فبعد مرحلة الإنشاء هذه، ينبغي مواصلة تطويره وإدامة نشاطه، عن طريق تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتأكيد حضوره ونوعية آرائه، وتحسين اشتغال هيئاته والحفاظ على مستوى الالتزام الحالي لأعضائه.

وبالإضافة إلى المواضيع التي ستعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي تبعا للإحالات الواردة إليه من الحكومة والبرلمان، أدرج المجلس في خطة عمله لعام 2012 مواضيع متعلقة بالوقاية والحل السلمي لنزاعات الشغل؛ الصفقات العمومية كرافعة للتنمية؛ الضرائب بين التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي؛ تدبير المهارات في الجهوية المتقدمة؛ احترام الحقوق وإدماج الأشخاص في وضعية الإعاقة؛ النهوض بالحق في المساواة بين النساء والرجال في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والسياسية... ويندرج المجلس في مسار تصاعدي، في نهاية السنة الأولى من الممارسة، من أجل المساهمة بآرائه في تحسين أداء الاقتصاد الوطني وتعزيز التماسك الاجتماعي في إطار مقارنة تستند إلى التنمية المستدامة.

